Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (7), Issue (2) March (2025)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها كلية الفارابي الجامعة

العلة النحويّة في فكر ابن الفخّار (٧٥٤هـ)

هند خالد مشعان

أ. م. د. سامي إبراهيم كنوش

جامعة الأنبار كلية التربية للبنات

Alnahwiu lilzujaj fi almuhkam walmuhit al'aezam liabn sayidih (t 458hi)

Researcher Hind Khaled Mishaan
University of Anbar
College of Education for Women
Assistant Professor Dr. Sami Ibrahim Knush
University of Anbar
College of Education for Women
hin٢١w٥٠٠٥@uoanbar.edu.iq

الملخص:

يهدف البحث في تناول القواعد النحويّة في كتاب شرح الجمل لأبن الفخّار (ت ٧٥٤هـ)، من خلال عللها النحوية، وتوضيح تلك العلل، وكيف تم صياغة تلك القواعد على أساسها، كذلك بيان آراء النحويين وعرضها، وبيان موقفهم من تلك العلّة، والكشف عن النحويين اللذين بينوا هذا الرأي فيها من خلال القبول والرفض، لذلك أظهر ابن الفخّار تلك القواعد بعللها، ومن ثم بيّن رأيه فيها، وتأييده لها أو تعديلها، وكان ابن الفخار موافقًا لرأي جمهور النحويين في النسبة الكبيرة من آرائه.**الكلمات المفتاحية:** العّلة، الفكر، القاعدة النحوية، ابن الفخّار، موقفه.

Abstract:

The research aims to address the grammatical rules in the book Sharh al-Jumal by Ibn al-Fakhar through their grammatical reasons, and clarifying those reasons, and how those rules were formulated on their basis, as well as stating the opinions of grammarians and presenting them, and stating their position on that reason, and revealing the grammarians who showed this opinion on it through acceptance and rejection, so Ibn al-Fakhar showed those rules with their reasons, and then explained his opinion on them, and his support for them or amending them.**Keywords:** The reason, Thought, Grammatical rule, Ibn Al-Fakhar, His attitude.

المقدمة:

إنّ العلة النحويّة من الأسس التي ترتكز عليها القاعدة النحويّة؛ لذلك نجد النحويين يركزون عليها، ويبينوا آرائهم فيها، لذلك فإنّ الملاحظ أنَّ النحويين يسيرون وفق مقاييس متعددة للوقوف على العلل الحقيقية التي تبرز القاعدة النحوية بصورة صريحة، فجاء كتاب شرح الجمل بصورة دقيقة ومعبرة عن تلك القواعد، وكان هذا الكتاب دقيقًا في بيان تلك القواعد، وشاملًا لآراء النحويين، وكان ابن الفخار على سعة اطلاعه يبين تلك الآراء ويكشف عنها بصورة تعتمد على نصوص قرآنية أو شعرية للوصول إلى العلّة الحقيقية التي تأسست عليها القاعدة النحوية.

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف

١- **اسمه ونسبه ومولده ووفاته:**هو محمد بن علي بن أحمد أبو عبدالله, وعُرِف بابن الفخار الخَولاني, وقبيلة خَولان, مِن القبائل اليمنية العريقة, وأعتبر ابن الفخار أستاذ الجماعة, وعالم الصناعة, وسيبويه العصر, وكان فاضلًا تقيًا, عاكفًا على العلم, ملازمًا للتدريس, تتفجر العربية منه تفجر

البحر, جدد بالأندلس ما كان قد دُرس مِن لسان العرب, مِن حين وفاة أبي علي الشلوبين (ت٦٤٥هـ), وكتب في القراءات القرآنية وعروض الشعر, وتفسير القرآن الكريم, وقد أخذ منه الكثير مِن طلبة العلم في الأندلس, وتوفي بغرناطة في الثاني عشر مِن رجب عام (٧٥٤هـ)[١].

٢-مؤلفاته: ذكرت كتب السيرة والعلماء أنّ ابن الفخّار له مؤلفات عديدة إلّا أنّه أمسك عن ذكرها, لذلك لم تصل لنا نتاجاته العلمية, ولم يصل إلينا إلّا كتاب شرح الجمل[٢].

المبحث الثاني: العلل النحوية في المسائل النحوية

يتناول هذا الفصل التعليل النحويَّ في المسائل النحويَّة التي وقعت في الأفعال وهي: (الماضي والمضارع والأمر)، وبيان العلَّة التي استندت عليها القاعدة النَّحويَّة, وما استندت عليه المسألة النَّحويَّةُ مِن علَّةٍ أقرَّها النَّحويُّون, ورأي ابن الفخَّار فيها, وجات في هذا المبحث مسائل عديدة هي:**المسألة الأولى:** العلَّة في وجوب تقدير (قد) مع الفعل الماضي.**المسألة الثانية:** العلَّة في قلب (كان) معنى دون للاستقبال.**المسألة الثالثة:** العلَّة في حرفيَّة (نعم و بئس) واسميتهما.**العلّة في وجوب تقدير (قد) مع الفعل الماضي**اتفق جمهور النَّحويّين ومعهم أهلُ الكوفة على أنَّ الفعل الماضي إذا اقترن بـ(قد) فإنَّه يقع موقع الحال, ولكنَّ الخلاف وقع في كيفيَّة تقدير (قد) مع الفعل الماضي, فانقسموا إلى رأيين:

الـــرأي الأول: قال به جمهورُ البصريّين؛ فذهبوا إلى أنَّ الفعل الماضي لا يأتي في موضع الحال إذا اقترن بـ (قد), أو جاء مُؤوَّلًا بصفة لموصوف محذوف, ولم يتَّفق الأخفش مع البصريّين في هذا الرأي[٣], في حين سار الفرّاءُ على هذا الرأي وأيَّده, فكان مُوافقًا لجمهور البصريّين[٤].واحتجَّ البصريُّون بأنَّ الفعل الماضي ليس فيه دلالةٌ على الحال, فلا يجوز أنْ يقوم مقامه, أي لا يجوز أن يقع موقع الحال إذا لم تكن فيه دلالةٌ عليه, وأنَّ الفعل الماضي لا يجوز أن يُوصف بدلالة (الآن), وما يأتي منه حالًا يجب أنْ يصلح اقترانه بهما, فدَلَّ ذلك على أنَّ الفعل الماضي لا يصحُّ وقوعُهُ حالًا مِن دون قد[٥].**أمّا الـــــرأي الثانـــي:** فذهب أصحابُهُ إلى صحة مجيء الفعل الماضي حالًا, وقال به أهلُ الكوفة, ووافقهم الأخفشُ في جواز ذلك, سواء سُبق بـ (قد) أم لم يُسبَق[٦].وسار على نهجهم ابنُ خروف, وابنُ مالك, وأبو حيَّان الأندلسي في تأكيدهم صحَّة مجيء الفعل الماضي حالًا في الحالتين[٧].وقد قدّم القائلون بصحة مجيء الفعل الماضي حالًا سواء اقترن بـ(قد) أم لم يقترن بها بما جاء في التنزيل الكريم في قوله تعالى: **(أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)**[٨]؛ فالفعل الماضي (حَصِرَتْ) وقع حالًا, ولم يقترن بـ (قد)[٩]ومِن الشعر العربي احتجُّوا بقول الشاعر أبي صَخْر الهُذليّ[١٠]:

وإنّي لتعرُونِي لذِكراكِ نُفضَةٌ كما انتفضَ العُصفورُ بلّلَهُ القَطْرُ

إذ وقع الفعل الماضي (بلّله) حالًا, ولم يقترن بـ (قد)وكذلك استشهدوا على هذه القاعدة مِن كلام العرب النثري وهو قولهم: اضرِبهُ قام أو قعدَ, فوقع الفعلان موقع الحال ولم يقترنا بـ (قد)[١١]ولم يقف الكوفيُّون ومَن سايرهم في هذا الرأي عند الأدلَّةِ الواردة مِن القرآن الكريم وكلام العرب, بل ذهبوا إلى القياس مُستدلّين به على صحَّة رأيهم؛ فذهبوا إلى أنَّ كلَّ ما صحَّ أنْ يأتي صفةً لنكرةٍ جاز أن يقع حالًا للمعرفة, والفعل الماضي في هذه الحالة يصحُّ أنْ يأتي صفة للنكرة, كقولهم: مررتُ بشخصٍ قَعَدَ, وهذا يعني أنّه صحَّ أنْ يأتي حالًا للمعرفة, كما في قولنا: مررتُ بالشخص قاعدًا, فالفعل الماضي في هذه الحالة يصحُّ أنْ يقوم مقام الفعل في المستقبل[١٢]إلّا أنَّ البصريّين لم يقفوا دون الاعتراض على الرأي الذي قال به الكوفيُّون, بل ذهبوا إلى ردِّ تلك الحجج, فعندما قدَّم الكوفيُّون الدليل القرآنيَّ وهو قوله تعالى: **(أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)**[١٣], فالفعل (حَصِرَتْ) يمكن توجيهه توجيهات عدة, منها:أنْ يكون على تقدير (قد), أي: جاؤوكم قد حَصِرَتْ صدورُهم, أو أنَّه صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ, ويكون التقدير:جاؤُوكم قومٌ حَصِرَتْ صدورُهم.ومنها: أنْ يكون خبرًا بعد خبرٍ, والتقدير: أو جاؤُوكم, ثم حصل الإخبار بقوله: حَصِرَتْ صدورُهم ومنها:أنْ تكون (قد) جاءت للدُّعاء, أي: ضَيَّقَ الله صدورهم[١٤]. وقد ردَّ البصريُّون على حُجَّةِ الكوفيّين في استدلالهم بقول الشاعر[١٥]:

وإنّي لتَعرُوني لذكراكِ نُفضةٌ كما انتفضَ العُصفورُ بلّلَهُ القَطْرُ

فوجَّهُوا الفعل (بلَّلَ) بأنَّه مبنيٌّ على تقدير (قد) قبله, أي: قد بلَّلَهُ القَطرُ, وقد كان الحذفُ للضرورة[١٦].في حين قدَّموا دليلًا على رفضهم للمَوروث النثريّ العربيّ الذي قدَّمهُ الكوفيُّون وهو (أضربه قامَ أو قعدَ), فبيَّنُوا أنَّه شرطٌ لا حال, أي: إنْ قام أو قعد[١٧].أمَّا القياسُ الذي جعله الكوفيُّون دليلًا على هذه القاعدة في مجيء الفعل الماضي حالًا للمعرفة, فبيَّنُوا أنَّ ذلك فيه نظر؛ والعلّة في ذلك أنَّ الفعل الماضي يُوصَف به, ويكون الوصفُ ماضيًا, والحالُ يكونُ بابُها مقارنةً للفعل, وهنا لا يصحُّ وقوعُها في الماضي, وأمَّا إثباتهم أنَّ الفعل الماضي يقوم مقام الفعل المستقبل, فليس مِن الواجب أنْ يقوم الفعل الماضي مقام الحال, والعلَّةُ في ذلك أنَّ الماضي والمستقبل يشتركان بكونهما فعلين, أمَّا الحالُ فهي اسمٌ, وليس مِن الضرورة إذا قام الفعل مقام الفعل, وبهذا يجب أن يقوم مقام الاسم, وبذلك فنّدوا أدلةَ الكوفيّين[١٨]وقد تناول ابنُ الفخَّار هذه القاعدةَ والخلافَ الواقعَ فيها بين

البصريّين والكوفيّين, فبيَّنَ الحالَ ووقوعَها, بقوله: "لمَّا كانت الحال ظرفًا لعاملها مِن جهة المعنى, مفسَّرَةً بظرف الزمان, استحال تقدُّمُ عاملها عليها, أو تأخُّرُهُ عنها بالزمانِ, ووجب الاقترانُ, ثمَّ لمَّا كان مدلول فَعُل بمنزلة مدلول رَجُل, هذا شائعٌ في أزمانه, وهذا شائعٌ في أشخاصه, افتقر كلُّ واحدٍ منهما إلى علاقةٍ يحصل بها عند المُخاطب مِن التعيّين ما لا يحصل بدونها, ودلالةُ السّياق عارضةٌ على خلاف الأصول, وغايتهما أنْ تكون محرزةً المعنى, الحرف الموضوع لتعيينه, فصار (قد) مع الماضي في مقابلة الألف واللام في (الرجل)"[١٩]ونلحظ هنا أنَّ ابنَ الفخَّار قدَّم العلّةَ مِن وجود (قد) وجعلها بدلًا من (أل) التعريف في مفردة (الرجل), فقال: "فصار حرف (قد) مع الماضي في مقابلة الألف واللام في (الرجل)؛ فكما لا يستغني لفظ (رجل) عن أداةٍ يُعرَّفُ بها غير معناه, كذلك لا يستغني لفظ (فَعَلَ) إذا وقع حالًا عن تلك الأداة يعرض غير معناه"[٢٠].وعرض ابنُ الفخَّار رأي سيبويه في ذلك بقوله: "(لمْ يَفعَلْ) نفيُ (فَعَلَ) و(لمَّا يفعل) نفيُ (قد تفعل)"[٢١].ووضَّحَ ابنُ الفخَّارِ قول سيبويه بقوله: "يعني أنَّ (لم يفعل) نفي الماضي مطلقًا, و(لمَّا يفعل) إنّما هو لنفي القَدْر المشترك بين الماضي والحاضر, فإذا قلت: جاء زيد ضَحِك, أو (وَضحك) كان على معنى: قد ولا بدَّ, كما قال تبارك وتعالى: **(حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا)**[٢٢], أي: وقد فُتحتْ أبوابُها"[٢٣]وبيّن استشهاد سيبويه بقول امرئ القيس[٢٤]:

له كفلٌ كالدّعصِ لَبّده النّدى إلى حارِك كثل الغبيط المُذابِ

وقد ذكر ابنُ الفخَّار رأيَ القائلين بالتقدير وقدَّمه بقوله: "هذه طريقة الأئمَّة الموثوق بعلمهم كالأخفش والمبرّد وابن السَّرَّاج والفارسي والزمخشري, والأستاذ أبي الحسين وغيرهم, وأنكر أبو الحسن بن خروف قولهم في ذلك, وتبعه ابنُ مالكٍ محتجًّا بأنَّ الأصلَ عدمُ التقدير, وبأنَّ وجودَ (قد) وعدمَها مع (فَعَل) الواقع حالًا سواءٌ, ثمَّ قال: فإنْ قيل إنَّها تدلُّ على التعريف: قلنا: ذلك مُستغنىً عنه بدلالةِ سياق الكلام على الحاليَّة, كما استغنى عن تقديرها مع الماضي القريب إذا وقع نعتًا, أو خبرًا, قال: ولو كان الماضي لا يقع حالًا إلّا وقبله (قد) مقدَّرة لامتنع وقوع المنفي بـ (لم) حالًا, ولو كان المنفي بـ(لمَّا) أولى منه بذلك؛ لأنَّ (لم) لنفي (فعَلَ) و(لمَّا) نفي (قد فَعَل) قال: وهذا واضح لا ريب"[٢٥]وقد ردَّ ابنُ الفخَّار على ابنِ مالكٍ فيما ذهب إليه بقوله: "هذا الذي أورده أبو عبد الله بنُ مالكٍ لا يُرَدُّ بمثله على مَن ذُكِرَ مِن الأئمَّة. أمَّا قوله: إنَّ الأصلَ عدمُ التقدير فصحيحٌ, ولكن يجب القول به إذا دعت الحاجةُ إليه, وهو بابٌ واقعٌ لا يكاد ينحصرُ بالعدد. وأمَّا تسويته بين وجودِ (قد) وعدمِها مع فَعَل الواقع حالًا, فغير صحيحة"[٢٦]وأبدى ابنُ الفخَّار رفضَهُ لرأي ابنِ مالكٍ مُعلِّلًا رفضَهُ بالقول: "لأنَّها حرف معنى موضوع للتقريب وتوقُّع ما تدخل عليه واتصاله بزمان الحال, فإذا أراد المتكلم تحصيل ذلك في نفس السامع, لزمَه اقترانُ فعل بها, ولا يُستغنى عنها إلّا بقرينةٍ حاليَّة أو لفظيَّة, إلّا عند قصد الاحتمال"[٢٧].كما ردَّ ابنُ الفخَّار الحُجَجَ الأخرى, وبيَّن العلَّة مِن ذلك الرفض بقوله: "إنَّ ما تدّل عليه مِن التعريف مدلول عليه بسياق الكلام, قلنا: سياق الكلام إنّما هو محرز لما هو لها بالأصالة, وهي في ذلك كغيرها مِن الحروف التي لا تحذف, ويبقى معناها إلّا بشرط وجود المحرز, كنواصب الأفعال وجوازمها, وخوافض الأسماء, وما أشبه ذلك"[٢٨].وبذلك سار ابنُ الفخَّار في ركاب جمهور النَّحويّين, وبيَّن العِلَلَ النَّحويَّةَ لتأييده لرأي البصريّين مِن خلال ردوده على الرافضين للرأي البصريّ.**العلّة في قلب (كان) معنى دون اللفظ للاستقبال** يَرِدُ الفعلُ الماضي (كان) دالًا على المستقبل, أي: أنَّهُ ينقلبُ إلى دلالة الاستقبال إذا وقع بعد أدوات الشَّرط, وقد وقع الخلافُ فيه مِن بين الأفعال الماضية مِن حيث الدَّلالة, وكان هناك رأيان:**الأول:** هو ما ذهب إليه الفرّاءُ؛ إذ ذهب إلى أنَّ (إنْ) محمولةٌ على (لو), فلا يُقلب معناها مِن الماضي إلى المستقبل[٢٩].**أمَّا الرأي الثاني:** فقال به المبرّد, وذهب إلى أنّه ليس شيء مِن الأفعال يأتي بعد (إنْ) إلّا ويُقلبُ معناه إلى الاستقبال, ووقع الاستثناء في (كان)؛ والعلّة في ذلك لقوَّتها, وأنَّها أصلٌ في الأفعال الماضية, فلم تستطع (إنْ) قلبها, فلا يكون معناها إلّا ماضيًا[٣٠], وسار على نهجه الرضيُّ الأستراباذي, ووافقه فيما ذهب إليه[٣١]**وكان الرأي الثالث** لابنِ السَّرَّاج الذي ذهب إلى أنَّ (إنْ) إذا دخلت على فعل آخر تحقَّقت دلالة الاستقبال, فقال: "وهذا الذي قاله أبو العبّاس لستُ أقوله, ولا يجوز أنْ تكونَ (إنْ) تخلو مِن الفعل المستقبل؛ لأنَّ الجزاء لا يكون إلَّا بالمستقبل, وهذا الذي قال عندي نَقْضٌ لأصول الكلام, فالتأويل عندي لقوله: إنْ كنت زُرْتَني أمس أكرمتُكَ اليومَ, إنْ تكن كنت مَن زارني أمس أكرمتُك اليومَ"[٣٢].وأيَّد ابنُ السَّرَّاج ذلك بقوله تعالى: "**(إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ)**[٣٣], وأراد بذلك: إنْ أكن كنت, أو: إنْ أقل كنت قلته, أو: أقرّ بهذا الكلام"[٣٤].وهذا المذهب, والرأي هو رأي جمهور النَّحويّين وكان المراد بالرأي الرابع أنَّ (كان) بعد (إنْ) كغيرها مِن الأفعال, فإنَّه ينقلبُ معناها مِن المُضيّ إلى الاستقبال, وهذا الرأي قال به العكبري, وبيَّنه مِن خلال قوله تعالى: **(إِنْ كُنتُ قُلْتُهُ)**[٣٥], فقال: "كنتُ لفظُها ماضٍ, والمُراد المستقبل, والتقدير: إنْ يصحْ دعواي لي, وإنّما دعا هذا؛ لأنَّ (إنْ) الشرطيَّة لا معنى لها إلَّا في المستقبل"[٣٦], وإلى ذلك ذهب ابنُ الحاجب أيضًا[٣٧].أمَّا ابنُ الفخَّار فتناول الآراء وعلّق عليها, وكان تعليقُه على الرأي الثاني بالقول: "أنّها بعد حرف الشرط كغيرها مِن الأفعال في أنَّها مقلوبة المعنى إلى الاستقبال,

والتقدير: إنْ أكن قلتُه فقد علمتَه, أي: إنْ أكن فيما يُستقبل موصوفًا بأني قلتُه فقد علمتَه, وهو مقلوب قولهم: كان زيدٌ سيقوم, وهو جائز باتفاق, وهو قول ابن الضَّائع"[٣٨]، ويبدو أنّ هذا الرأي هو لابن الصائغ، كما صرّح به ابن الفخار[٣٩]وعلَّقَ ابنُ الفخَّار على الآراء الأخرى بقوله: "وأمَّا قول المبرّد فهو مقدم لباب الشرط أجمع, قال ابنُ السَّرَّاج وأظنّه رجع عن ذلك؛ لأنَّه وقع في الطُّرّة بخطِّهِ يُنظر فيه, وأمَّا مذهبُ ابنِ السَّرَّاج ومَن تبعه فتَكَلُّفٌ لم تَدْعُ إليه ضرورة؛ لأنَّ المعنى حاصلٌ دونه, وقول الفرّاء غير صحيح؛ لأنَّ جوابها سيكون مستقبلًا, ولا يكون ذلك في (لو) وأيضًا فإنّها دعوى مجردة"[٤٠]وبعد أنْ علَّلَ ابنُ الفخَّار فسادَ الآراء أيَّدَ رأيَ ابنِ الضَّائع بقوله: "وأولى هذه الأقوال قولُ ابنِ الضَّائعِ"[٤١].وبيَّن العلّة في ترجيح هذا الرأي بقوله: "لبقاء (كان) معه على الأسلوب المُطَّرد مِن غير حذف, ولا حملٍ على حرفٍ, مع حصول المعنى"[٤٢].وأيَّدَ ابنُ الفخَّار رأيَهُ وحجَّتَهُ بقوله تعالى: **(وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا)**[٤٣], وعلَّقَ على هذا النصّ وورود (كان) فيه بقوله: "وهذه مقلوبةُ المعنى على إشكال"[٤٤].ولعلَّ الرأي الذي ذهب إليه ابنُ الفخَّار، وبيَّن علَّته هو الأرجح مِن بين الآراء, لا سيما إذا علمنا أنَّ (إنْ) الشرطيَّة مختصةٌ بالمستقبل, فلا بدَّ أنْ يأتي بعدها المستقبل مِن الأفعال, ولا سيما إذا علمنا أنَّ الشرط هو أنْ يقع شيءٌ لوقوع غيره, لذلك لا يُمكن أنْ تكون بمعنى الماضي[٤٥]ويمكن القول أيضًا: إنَّ الحروف تقلب الأفعال؛ فإذا دخلت (لم) على الفعل المستقبل قلبت معناه إلى الماضي, وكذلك حروف الجزاء تقلب الماضي إلى المستقبل[٤٦].وهذا يُثبت أنَّ الفعل (كان) يُمكن أن يكون دالًّا على المستقبل إذا وقع في جملة الشرط, وهذا ما ذكره ابنُ الفخَّار وبيَّن العلَّة في ذلك.

العلَّةُ في فعليّة (نِعم وبئس) واسميتهمالا يخفى أنَّ (نِعم وبئس) مِن الأفعال الدَّالَّة على المدح أو والذم إذا وردت في تراكيب الجمل, غير أنَّ الاختلاف وقع في فعليتهما, أو اسميتهما, وهذا ما حصل بين النَّحويّين, فقدَّم كلُّ فريق رأيه وأدلَّته على ما ذهب إليه.وكان البصريُّون المدرسة التي ذهبت إلى كون (نِعم) دالةً على المدح, و(بئس) دالة على الذم, وهما فعلان, وهذا ما عبَّرَ عنه سيبويه بقوله: "وأصلُ نِعْمَ وبِئْسَ: نَعِمَ وبَئِسَ, هما الأصلان اللَّذان وُضعا في الرَّداءة والصَّلاح, ولا يكون منهما فعلٌ لغير هذا المعنى"[٤٧].وقد تناولهما في موضعٍ آخرَ بقوله: "وأمَّا نِعْمَ وبِئْسَ, ونحوهما فليس بينهما كلامٌ؛ لأنَّهما لا تُغيَّران؛ لأنَّ عامَّة الأسماء على ثلاثة أحرف, ولا تجريهنَّ إذا كُنَّ أسماء للكلمة؛ لأنّهنَّ أفعالٌ, والأفعال على التذكير؛ لأنَّها تُضارع فاعلًا"[٤٨]وعلى رأي سيبويه سار النَّحويُّون مِن المدرسة البصريَّة, ووافقهم الكسائيُّ مِن المدرسة الكوفيَّة[٤٩].ولا يخفى أنَّ أصحابَ هذا الرأي قدَّموا عِلَلًا نحويَّة لِمَا ذهبوا إليه, ومنها ارتفاع الفاعل بعدهما, كما يرتفع بعد الفعل, وكذلك تضمُّنهما الضمير المُضمر, واتصال ضمير الرفع البارز بهما, وكذلك إلحاق علامة التأنيث التي تلحق الفعل بهما[٥٠].وقدّموا شاهدًا على إلحاق تاء التأنيث الساكنة بهما كلحوقها بالأفعال في قول رسول الله (صلى الله عليه وآله): **((مَنْ تَوَضَّأَ يومَ الجُمُعَةِ فَبِهَا ونِعْمَتْ, ومَن اغتَسَلَ فَالغُسْلُ أَفْضَلُ))**[٥١].ولعَلَّ مِن العِلِلِ النَّحويَّة التي ارتكزت عليها المدرسة البصريَّة في كون (نِعمَ وبِئسَ) مِن الأفعال هي بناءُ هذه الألفاظ على الفتح كالأفعال الماضية, وهذا يُنافي كونَهُما اسمين, وكذلك دخول لام القسم عليهما كما لو قلنا: واللهِ لَنِعْمَ القائدُ مُحَمَّدٌ, وواللهِ لَبِئْسَ الصِّفَةُ الكَذِبُ[٥٢].في حين نجد مذهبًا آخرَ, واتجاهًا مخالفًا لِمَا سار عليه جمهور النَّحويّين, قاده الفرَّاءُ الذي ذهب إلى أنَّ (نِعم وبئسَ) اسمان فقال: "والعربُ تُوجِّدُ (نِعْمَ وبِئْسَ) وإنْ كانا بعد الأسماء, فيقولون: أمَّا قومُك فنِعمُوا قومًا, ونِعْمَ قومًا, وكذلك بئس, وإنَّما جاز توحيدهما؛ لأنَّهما ليسا بفعل يلتمس معناه, إنّما ادخلوهما لتدلَّا على المدح والذم, ألا ترى أنَّ لفظهما لفظ (فَعَل), وليس معناهما كذلك, وأنَّه لا يُقال منهما يَبْأَسُ الرجلُ زيدٌ, ولا يَنعمُ الرجلُ أخوك"[٥٣], وسار في هذا الاتجاه الكثير مِن علماء الكوفة[٥٤]**أمّا العِلَلُ النَّحويَّةُ التي دعت إلى السير في هذا الاتجاه فهي:أولًا:** دخول حروف الجر على (نِعم وبئس), والمعروف أنَّ حروف الجر مِن علامات الأسماء, واستشهدوا على ذلك بقول حسان بن ثابت[٥٥]:

بنِعم الجارُ يُؤلف العُرفِ ذا مالٍ كثيرٍ

والشاهد في البيت قوله: (بنِعم) إذ دخل عليها حرف الجر (الباء), وقدَّموا دليلًا آخرَ مِن الموروث العربي, وهو ما حُكي عن بعض العرب أنّه بُشِّر بمولودةٍ فقيل: نِعمَ المولودةُ مولودتُكَ, فقال: واللهِ ما هي بنِعمَ المولودة؛ نُصْرَتُها بُكاءٌ وبِرُّها سرقةٌ. وحُكي عن بعض العربِ أنَّه قال: **نِعْمَ السَّيرُ على بِئْسَ العِيرُ**. فدخل حرفُ الجرّ على (بئس)[٥٦]**ثانيـًا:** دخول حرف النِّداء عليهما, وهذا ما ورد في كلام العرب في قولهم: **يَا نِعْمَ المَولَى, ويَا نِعْمَ النَّصِيرُ**. والمعروف أنَّ النِّداء مِن خصائص الأسماء, وهذا ما دلَّ على اسميتهما[٥٧]**ثالثـًا:** بما أنَّ الزمانَ مُقترنٌ بالأفعال, فنلحظ عدَمَ اقتران الزمان بهما, فلا يَحسُنُ القولُ: نِعم الرجل أمس, ولا بئس الرجل غدًا, وهذا يَدلُّ على مفارقتهما الفعليَّة[٥٨]**رابعـًا:** إنَّهما لفظان لا يتصرَّفان, والتصرُّف مِن خصائص الأفعال, وكذلك لا مصدرَ لهما, وهذا دالٌّ على اسميتهما لا فعليَّتهما[٥٩]**.خامسًا:** ما ورد عن العرب من قولهم: نَعِيم الرجلُ زيدٌ, على وزن فَعيل وهو مِن أوزان الأسماء, ولم نرَ مِن أوزان الأفعال ذلك[٦٠]**.سادسـًا:** دخول اللام عليهما إذا وقعا خبرًا؛ نحو قولك: إنّ زيدًا لَنِعمَ الرجلُ, ولا تدخل هذه اللَّام إلَّا على الأسماء, والفعل المضارع, و(نِعم) ليست مِن الأسماء, وليست فعلًا مضارعًا, وهذا ما يَدلُّ على

اسميتهما[٦١]وبعد ما عرضه الكوفيُّون مِن أدلَّةٍ, أخذوا بردِّ أدلَّة البصريّين الذين احتجُّوا باتصال (نِعْمَ وبِئْسَ) بتاء التأنيث الساكنة, وقولهم: إنَّ التاء غيرُ منحصرةٍ بالأفعال, بل قد تتصل بالحروف كما في (رُبَّتَ وثمّتَ وولات), وهذا يعني أنَّ حالة اتصال التاء دليلٌ على فعليَّتهما غيرُ صحيحٍ؛ لدخولهما على الحروف أيضًا, وبذلك جاز أنْ يكونا اسمين, وكذلك فإنَّ التاء غيرُ لازمةٍ لهما؛ لمجيءِ المؤنث بعدهما كبقية الأفعال, فلا يصحُّ قولنا: قامَ المرأة, وقعدَ الجارية في سعة الكلام, في حين يجوز القول: نِعم المرأة وبئس الجارية[٦٢]ومن هنا وضّح ابنِ الفخَّار هذا الأمر كعادته ذكر الرأيين وفصَّل القول فيهما؛ إذ ذكر رأي البصريّين وحُجَجَهم في ذلك, وأعقبه بذكر رأي الكوفيّين وحُجَجَهم في ذلك أيضًا, أمَّا رأي البصريّين فقال فيه: "واتفق البصريُّون وطائفةٌ مِن الكوفيّين على فعليتهما, بدلالة لحاق تاء التأنيث الساكنة الدالَّة على تأنيث المرفوع بهما, وكما حُكي مِن اتصال الضمير المرفوع البارز بهما, وهذان مِن أحكام الأفعال"[٦٣]وعرض رأيَ الكوفيّين وعِلَلَهم النَّحويَّة فقال: "وذهب الفرَّاءُ وطائفةٌ معه مِن الكوفيّين إلى أنَّهما اسمان, بدلالة دخول حرف الجرّ عليهما نحو قولهم: **(مَا هيَ بِنِعْمَ الوَلَدُ)** و**(عَلَى بِئْسَ العِيرُ)**, وحرفُ الجرِّ مِن خصائص الأسماء"[٦٤].وبعد أنْ عرضَ الرأيين رفضَ ابنُ الفخَّارِ الرأيَ الكوفيَّ, مُوافقًا جمهورَ النَّحويّين فيما ذهبوا إليه, وقدَّم العلَّةَ النَّحويَّة التي جعلتهُ يُوافقُهم فقال في ردِّه على الرأي القائل بإسميتهما مع بيان العلَّة النَّحويَّة منها: "ولا دليل في ذلك؛ لاحتمال أنْ يكون دخول حرف الجرّ عليهما, على تقدير موصوف حُذف لفهم المعنى, كما قال في الرجز[٦٥]:

والله ما زيدٌ بنامَ صاحبه

والأصل: والله ما زيدُ برجلٍ نامَ صاحبه, فكذلك قولهم: ما هي بنعم الولد, أي ما هي بولدٍ نِعم الولد, و(على بئس العِير), أي: على عَيرٍ بئس العير"[٦٦]ومِن ثَمَّ بيَّنَ ابنُ الفخَّار رأيَهُ المؤيّدَ للبصريّين مع بيان العلَّة النَّحويَّة له فقال: "فالأصحُّ ما قلناه أولًا عن البصريّين بالدَّلالةِ التي ذكرناها, وبرفعه الفاعل, وليس مِن قبيل ما يرفعه, إلّا أنْ يكون فعلًا"[٦٧]. وهذا يعني أنَّ ابنَ الفخَّار بيَّن أنَّ رأيَ البصريّين هو الأرجح والصحيح، مِن خلال ما قدَّمه مِن عِلَلٍ نحويَّةٍ رجَّحت رأيهم, وردِّهِ على رأي الكوفيّين وإبطال حجَّتهم في ذلك.

الخاتمة والنتائج

من النتائج التي توصلت إليها الباحثة في هذا البحث ما يأتي:

- استند ابن الفخّار في تعليلاته للقاعدة النحوية على النصوص القرآنية والنصوص الشعرية الواردة عن العرب.
- نجح في عرض آراء النحويين واختلافهم في العلل النحوية لكلِّ قاعدة تناولها ابن الفخّار، حتى أصبح كتابه غنيًا بتلك الآراء.
- ركز ابن الفخّار على آراء المدرستين، فنجده يقول: إنّ هذا الرأي هو رأي البصريين، أو الكوفيين، ونجده يقول: إنّ القاعدة وعلتها محل خلاف بين المدرستين.
- مال ابن الفخّار في بيان علته على رأي البصريين في الكثير من المسائل النحويّة، وهذا لا يعني أنَّه لم يساند الرأي الكوفي في بعض المسائل.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- الإحاطة في أخبار غرناطة, محمد بن عبد الله السلماني, دار الكتب العلمية, بيروت, ط١, ١٩٨٤م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م.
- أسرار العربية، أبو البركات كمال الدين الأنباري، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥م.
- الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد النّحاس، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م.
- أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب، ط٢، دار عمّار، الأردن، ١٩٨٩م.
- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي العلوي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩١م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، ط١، المكتبة العصرية، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد جمال الدين بن هشام الأنصاري، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣م.
- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، ط١، كلية الآداب، جامعة الرياض، ١٩٦٩م.
- البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة, جلال الدين السيوطي, دار الكتاب العربي, بيروت, ط١, ١٩٨٨م.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، ط١، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٦م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، ط١، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيّان الأندلسي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٩٨م.
- التعليقة على المقرب، أبو عبد الله ابن النحاس، ط١، وزارة الثقافة، عمّان، ٢٠٠٤م.
- جامع الأصول في أحاديث الرسول، أبو السعادات، ابن الأثير الجزري، ط٩، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٦٩م.
- خزانة الأدب ولب لباب العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧م.
- ديوان الهذليّين، تحقيق: أحمد الزين، ومحمود أبو الوفا، ط١، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٦٥م
- سر صناعة الإعراب، ابن جني، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
- شرح التسهيل، ابن مالك، ط١، دار هجر للطباعة، القاهرة، ١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
- شرح الجمل، محمد بن علي المعروف بابن الفخّار، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٣م.
- شرح الرضي على الكافية، رضب الدين الاستراباذي، ط٢، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ١٩٩٦م.
- شرح المفصل، أبو البقاء بن يعيش، ط١، جار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.
- شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، ط١، المطبعة العصرية، الكويت، ١٩٧٧م.
- شرح جمل الزجَّاجي، علي بن مؤمن بن عصفور، ط١، مؤسسة دار الكتب للطباعة، جامعة الموصل، ١٩٨٠م.
- علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق، ط١، مكتبة الرشاد، السعودية، ١٩٩٠م.
- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م.
- مصابيح السُّنَّة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، ط١، دار المعارف، بيروت، ١٩٨٧م.
- معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠م.
- المقتضب، المبرد، ط١، عالم الكتب، بيروت، ٢٠١٠م.

هوامش البحث

(١) ينظر: الإحاطة في أخبار غرناطة, محمد بن عبدالله السلماني, دار الكتب العلمية, بيروت, ط١, ١٩٨٤م: ٣/ ٢٢ – ٢٣, وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة, جلال الدين السيوطي, دار الكتاب العربي, بيروت, ط١, ١٩٨٨م: ١/ ١٧٤– ١٧٥.

(٢) الإحاطة في أخبار غرناطة: ٢٣٤.

(٣) ينظر: المقتضب: ٤/ ١٢٤, والأصول في النحو: ١/ ٢١٦, وإعراب القرآن، للنحاس: ١/ ٤٧٩, والإيضاح العضدي: ٢١٧– ٢١٨, وسر صناعة الإعراب: ٢/ ٢٨٦.

(٤) ينظر: معاني القرآن: ١/ ١٢٤.

(٥) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٢٦٦, وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٤٦, والإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٠٦، مسألة: ٣٢, واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٢٩٣, وشرح المفصل: ٢/ ٢٧.

(٦) ينظر: المقتضب: ٤/ ١٢٣, والإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٠٥، مسألة: ٣٢, واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ١٩٣.

(٧) ينظر: شرح جمل الزجَّاجي: ١/ ٣٨٤, وشرح التسهيل: ٢/ ٢٧٢– ٢٧٣, والبحر المحيط : ١٠/ ٤٠٠.

(٨) سورة النساء: ٩٠.

(٩) ينظر: شرح جمل الزجَّاجي: ١/ ٣٨٤, وشرح التسهيل: ٢/ ٢٧٢.

(١٠) ديوان الهذليّين: ٢/ ٩٥٧.

(١١) ينظر: شرح جمل الزجَّاجي: ١/ ٣٨٤– ٣٨٥, وشرح التسهيل: ٢/ ٢٧٢– ٢٧٣.

(١٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٠٥، مسألة: ٣٢, والتبيين: ٣٨٧– ٣٨٩.

(١٣) سورة النساء: ٩٠.

(١٤) ينظر: المقتضب: ٤/ ١٢٤, وسر صناعة الإعراب: ٢/ ٢٨٦, وأمالي ابن الشجيري: ٢/ ٢٤٦– ٢٤٧.

(١٥) ديوان الهذليّين: ٢/ ٩٥٧.

(١٦) ينظر: المقتضب: ٤/ ١٢٤, وسر صناعة الإعراب: ٢/ ٢٨٦.

(١٧) ينظر: المقتضب: ٤/ ١٢٤, وسر صناعة الإعراب: ٢/ ٢٨٦.

(١٨) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٠٦– ٢٠٩، مسألة: ٣٢, واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٢٩٣– ٢٩٤.

(١٩) شرح الجمل: ١/ ٢٢٩.

(٢٠) المصدر نفسه: ١/ ٢٢٩.

(٢١) الكتاب: ٣/ ١١٤– ١١٥, وشرح الجمل: ١/ ٢٢٩.

(٢٢) سورة الزمر: ٧١.

(٢٣) شرح الجمل: ١/ ٢٣٠.

(٢٤) المصدر نفسه: ١/ ٢٣٠.

(٢٥) المصدر نفسه: ١/ ٢٣٠, وينظر: شرح التسهيل: ٣٧٣/٢.

(٢٦) شرح الجمل: ١/ ٢٣٠.

(٢٧) المصدر نفسه: ١/ ٢٣٠.

(٢٨) المصدر نفسه ١/ ٢٣٠– ٢٣١.

(٢٩) ينظر: معاني القرآن: ١/ ١٤٣.

(٣٠) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٤٢, والأصول في النحو: ٢/ ١٩٠, وشرح المفصل: ٥/ ١٠٥, وشرح التسهيل: ٤/ ٩٢, والبحر المحيط: ١/ ٦٦.

(٣١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/ ١١٥.

(٣٢) الأصول في النحو: ٢/ ٩١.

(٣٣) سورة المائدة: ١١٦.

(٣٤) الأصول في النحو: ٢/ ٩١.

(٣٥) سورة المائدة: ١١٦.

(٣٦) التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٤٧٦.

(٣٧) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ١/ ٢١٨.

(٣٨) شرح الجمل: ٢/ ١٥٨.

(٣٩) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ١٥٨.

(٤٠) المصدر نفسه: ٢/ ١٥٨.

(٤١) المصدر نفسه: ٢/ ١٥٨.

(٤٢) المصدر نفسه: ٢/ ١٥٨.

(٤٣) سورة المائدة: ٦.

(٤٤) شرح الجمل: ٢/ ١٥٨.

(٤٥) ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ١٩١, وشرح المفصل: ٥/ ١٠٦.

(٤٦) ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ١٩٠.

(٤٧) الكتاب: ٢/ ١٧٩.

(٤٨) المصدر نفسه: ٢/٤٠.

(٤٩) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢/ ٤٠٤, والإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٨١، مسألة: ١٤, وارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٤١, والتذييل والتكميل: ١٠/ ٦٩, وشرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٧٥.

(٥٠) ينظر: علل النحو: ٢٩٢, وشرح المقدمة المحسبة: ٢/ ٣٨٢– ٣٨٣, والإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٨٦– ٨٧، مسألة: ٩٢.

(٥١) مصابيح السُّنَّة: ١/ ٢٤٢, حديث حسن، (ح ٣٧٤), وجامع الأصول: ٧/ ٣٢٩, (ح ٥٣٦٨).

(٥٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ١٨٠, وشرح الرضي على الكافية: ٤/ ٢٤٦, والتعليقة على المقرب: ٩٢, والتذييل والتكميل: ١٠/ ٦٩.

(٥٣) معاني القرآن: ٢/ ١٤١.

(٥٤) ينظر: أسرار العربية: ١٠٢, والإنصاف: ١/ ٨١، مسألة: ١٤, وشرح جمل الزجَّاجي، لابن عصفور: ١/ ٥٩٨, وشرح التسهيل: ٣/ ٥, وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣/ ٢٩٣.

(٥٥) ديوانه: ٢١٨.

(٥٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٨١، مسألة: ١٤, وشرح جمل الزجَّاجي، لابن عصفور: ١/ ٥٩٨.

(٥٧) ينظر: أسرار العربية: ١٠٢, والإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٨١، مسألة: ١٤.

(٥٨) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٨١، مسألة: ١٤.

(٥٩) ينظر: أسرار العربية: ١٠٢, والإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٨١، مسألة: ١٤.

(٦٠) ينظر: المصدران أنفسهما.

(٦١) ينظر: التسهيل: ٣/ ٥, والتعليقة على المقرب: ٩٢, وارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٤١, والتذييل والتكميل: ١٠/ ٧٠, وتمهيد القواعد: ٥/ ٢٥٢٣.

(٦٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠١٤, والتذييل والتكميل: ١٠/ ٧٠, وتمهيد القواعد: ٥/ ٢٥٢٣.

(٦٣) شرح الجمل: ١/ ٤١٢.

(٦٤) المصدر نفسه: ١/ ٤١٢.

(٦٥) الرجز في شرح أبيات سيبويه: ٢/ ٤١٦, وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١١٢, وخزانة الأدب: ٩/ ٣٨٨– ٣٨٩.

(٦٦) شرح الجمل: ١/ ٤١٢.

(٦٧) المصدر نفسه: ١/ ٤١٢.